

لم يحز الوفاؤ لو عاقد الامام عليا يدل علي قلعة وله منها
جارية جارية فان تحت بدالته اعطيها وبغيرها فلا في الاصح
فان لم يفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله اجره
مثل فان لم يكن فيها جارية او ماتت قبل العقد فلا شيء له ويجوز
الظفر قبل التسليم وجب بدل او قبل ظفر فلا في الاظهر وان
اسلمت فالمذهب وجوب بدل وهو اجرة مثل وقيل قيمتها
كتاب الخنية صورة عقد ها اقركم بدال الاسلام
او اذنت في اقامتكم بها علي ان تبدلوا جزية وتتقاد والحكم
الاسلام والاصح اشتراط ذكر قدرها لا كف اللسان عن
الله ورسوله ودينه ولا يصح العقد موقتا علي المذهب
ويشترط لفظ قبول ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت مع
كلام الله او قول رسوله او بامان مسلم صدق وفي دعوى
الامان وجه ويشترط لعقد ها الامام او نائبه وعليه
اذ طلبوا الاجاسوسا جافه ولا تعقد الا لليهود والنصارى
والجوس واولاد من يهود او نصر قبل النسخ او شككتم

في وفته وكذا اذا عم التمسك بصحة ابراهيم وزبور او
صلي الله عليهما وسلم ومن احد ابويه كتابي والاخر وثني علي
المذهب ولا جزية علي امرأة وخشي ومن فيه ريق وصبي
ومجنون فان انقطع جنونه قليلا كساعة من شهر زمتة او
كثير اكيوم ويوم فالاصح تلفق الافاقة فاذا بلغت سنة
ولو بلغ ابن دحي ولم يبدل جزية الحق بامنه وان بدلها
عقد له وقيل عليه جزية ابيه والمذهب وجوبها علي من
وشيوخ هرم واعمي وراهب واخير وفقير عمر عن كسب
فاذا تمت سنة وهو معسر ففي ذمته حتى يوسر ويبيع كل كافر
من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقرها
وقيل له الاقامة في طرقة الممتدة ولو دخله بغير اذن الامام
اخرجه وعزرة ان علم انه ممنوع فان استاذن اذنه ان
كان مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان
لتجارة ليس فيها كبير حاجة لرياذن الا بشرط احد شي منها
ولا يقم الا ثلاثة ايام ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولاً

Copyright © King Saud University